THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

السفير بسام صبّاغ

المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

أمام الدورة الثانية

لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

المناقشة العامة

نيويورك ٢٠٢١/١١/٢٩

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيد الرئيس،

أهنئكم على توليكم رئاسة الدورة الثانية لهذا المؤتمر، وأؤكد لكم حرصنا على التعاون معكم لإنجاح أعمال هذه الدورة. كما أود أن أشكر الأردن على الجهود التي بذلتها خلال رئاسته للدورة الأولى.

السيد الرئيس،

الجمهورية العربية السورية تعتبُر إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل خطوةً إيجابيةً وإسهاماً فعالاً نحو تحقيق أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح، وعنصراً رئيسياً في خلق عالم آمن ومستقر. ولهذا أولت سورية أهمية كبيرة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، حيث تقدمت خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن في عامي ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ بمشروع قرار يرمي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع تلك أسلحة، إلا أن الولايات المتحدة هددت حينها بإعاقة اعتماد مشروع القرار لأغراض معروفة، وفي مقدمتها الانحياز الأعمى للموقف الإسرائيلي.

إن الجمهورية العربية السورية كانت من أوائل الدول التي انضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام ١٩٦٩، كما وقعت على اتفاقية منع استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية في العام ١٩٧٢، وانضمت في العام ٢٠١٣ إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكل ذلك يؤكد حرصها على المضي قدماً في إجراءات جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل، كتدبيرٍ هامٍ من تدابير نزع السلاح، وتعزيز نظام عدم الانتشار، وإسهاماً جدياً في صون السلم والأمن الإقليمي والدولي.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي مثّل فيه قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، الذي تم على أساسه التمديد اللانهائي لمعاهدة عدم الانتشار، ركيزة أساسية في دعم نظام عدم الانتشار على المستوى الإقليمي، فإن ما يؤسَف له قيام الولايات المتحدة – الدولة الوديعة للمعاهدة، وإحدى الدول الثلاث الراعية لقرار عام ١٩٩٥– بعرقلة أية خطوات عملية وجادة لتنفيذه، بالرغم من كل المبادرات التي

طُرحت لتحقيق هذا الهدف، فقط لحماية مصالح إسرائيل وضمان تفوقها العسكري في هذه المنطقة.

كما أن مقرر الجمعية العامة ٧٣/٥٤٦ المعنون "عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط"، والذي جاء كخطوة لكسر حالة الجمود التي واجهت تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، فقد رفضته الولايات المتحدة وإسرائيل، واستمرتا في ذلك عبر عدم المشاركة في هذا المؤتمر الذي يُعقد تحت راية الأمم المتحدة، في استهتارٍ واضح بالإرادة الدولية والإقليمية الهادفة إلى تحقيق إنشاء تلك المنطقة.

السيد الرئيس،

في الوقت الذي انضمت فيه جميع دول منطقة الشرق الاوسط إلى معاهدة عدم الانتشار، فقد واصلت إسرائيل تهربها من الانضمام إلى تلك المعاهدة كطرف غير حائز، وكذلك الأمر بالنسبة للمعاهدات والاتفاقيات الرئيسية ذات الصلة بحظر ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، كما تعنتت في تحديها عبر رفضها الانخراط في أي جهد دولي لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك إعاقة تنفيذ قرار الشرق الأوسط لعام ١٩٩٥، مما يجعلها السبب الرئيسي في تقويض فعالية منظومة عدم الانتشار في منطقة الشرق الأوسط والعالم.

إن مظلة الحماية التي توفرها بعض الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، ساهمت في انفراد إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بحيازة أسلحة الدمار الشامل وتطويرها، ودعم تلك الدول لتطوير البرامج الإسرائيلية العسكرية النووية البيولوجية والكيميائية، والمساهمة في تزويدها بالتقنيات والمعدات اللازمة، جعل إسرائيل المصدر الرئيسي لتهديد السلم والأمن في المنطقة.

في هذا الصدد، تُذكر بلادي تلك الدول بضرورة الالتزام بأحكام المادة الأولى من معاهدة عدم الانتشار، وبأنه يتوجب على تلك الدول أن تمتنع عن تزويد إسرائيل بأي معدات أو تقنيات أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، ووقفها الفوري لأي تعاون قائم مع إسرائيل في هذا الخصوص.

السيد الرئيس،

إن تقاعس المجتمع الدولي عن الوفاء بالتزاماته بشأن إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وسياسات التغاضي عن الممارسات الإسرائيلية الخطيرة، قد أدت إلى تداعيات سلبية على حالة الأمن والاستقرار في تلك المنطقة. لهذا فقد حان الوقت لقيام المجتمع الدولي باتخاذ خطواتٍ عمليةٍ جادة من أجل إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار كطرف غير حائز ودون قيد أو شرط، وإخضاع جميع منشأتها وأنشطتها النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقاً لقرار مجلس الأمن ٤٨٧ لعام ١٩٨١، وقرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (53) /RES/17 لعام ٢٠٠٩، كخطوة مهمة نحو إنشاء المنطقة الخالية في الشرق الأوسط.

السيد الرئيس،

تشدد الجمهورية العربية السورية على ضرورة عدم الربط- بأي شكل من الأشكال- بين موضوع إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وبين عملية السلام في المنطقة. كما تُذكر مجدداً بأن أي إشارة لتحديد دول منطقة الشرق الأوسط لهذا الغرض لا يُشكل بأي شكل من الأشكال تعريفاً للمنطقة.

كما تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن إنشاء هذه المنطقة لا يحتاج إلى إجراءات بناء ثقة، وإنما يحتاج إلى إرادة حقيقية وصادقة من طرف إسرائيل عبر انضمامها لمعاهدة عدم الانتشار، وإخضاع جميع منشأتها لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وخاصة أن جميع دول المنطقة قد انضمت- وبحسن نية -إلى معاهدة عدم الانتشار، وما زالت تنتظر تنفيذ الوعود التي تمّ قطعها للضغط بانضمام إسرائيل إليها أيضاً.

السيد الرئيس،

ختاماً، تتطلع بلادي للعمل مع كافة الوفود بروح التعاون البناء من أجل التوصل إلى معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، معاهدة تضمن الأمن لشعوب منطقتنا والعالم، كما تأمل أن يكون هذا المؤتمر دافعاً ومحركاً حقيقياً باتجاه هذا الهدف.